للتحدي ، بين الأمم الرأسمالية » . وبذلك بدأ عهد الهيمنة الأمريكية . ووجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع أتاح لها أن ترسي دعائم نظام عالمي كان مفقوداً منذ الحرب العالمية الأولى . وبهذا كانت قادرة على إملاء الخط الاقتصادي والسياسي على امتداد العالم الرأسمالي برمته . والأهم من ذلك كله ، أن الولايات المتحدة ، في عهد هيمنتها هذا ، ساعدت في إقامة مؤسسات مهمتها ضبط النظام الرأسمالي والتحكم فيه . وبين تلك المؤسسات : هيئة الأمم المتحدة ، والتنظيمات النقدية في بريتون وودز ، وسواهما . وأصبح الدولار الأمريكي العملة العالمية الرئيسية . وان دور الدولار كاحتياطي نقدي دولي ، كان وثيق الصلة بالنمو الدولي السريع وبربحية المصالح الاقتصادية الأمريكية . ولقد اشتمل هذا على التوسع السريع وراء البحار للمصارف الأمريكية أولا ، وللصناعة الأمريكية ثانيا ، وللاستثمار الأمريكي ثالثا ، وللتجارة الأمريكية رابعا . وارتفع حجم الاستثمار الأمريكي في الخارج ، بين ١٩٥١ و ١٩٧٣ ، من ١٦,٨ بليون دولار ، الى ٧٥ بليون دولار ، أي من نسبة ٤٪ من الناتج القومي الاجمالي GNP إلى ٧,٨٪ من الناتج القومي الاجمالي GNP في الفترة ذاتها . (سلتزر ، ١٩٧٨ ، ص ٣٨) .

واتجهت الولايات المتحدة نحو التحكم بالمواد الخام في العالم . « ان قيمة الموجودات الأجنبية في صناعات النفط والمناجم وصهر المعادن تضاعفت ثلاث مرات بين ١٩٥٠ و ١٩٥٩ (أي من ٤,٥ بلايين دولار الى ١٢,٣ بليون دولار) ، وتضاعفت ثلاث مرات تقريباً ، مرة أخرى ، عند حلول ١٩٧٣ (ارتفعت الى ٣٧,١ بليون دولار) » (ماكيوان ، ص ٥٤) .

ويمكن القول باختصار ، ان الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق سيطرتها على الصناعة النفطية في الشرق الأوسط : في إيران (بعد الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية والذي أعاد الشاه الى العرش وأطاح بنظام مصدق في ١٩٥٢) وفي شبه الجزيرة العربية . وان الولايات المتحدة لم تكتف باختراق اقتصاديات دول العالم الثالث ، ووراثة نفوذ القوى الأوروبية ، لكنها بالاضافة الى ذلك اخترقت اقتصاديات الدول الأوروبية ذاتها . وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة :

« ان حجم الاستثمار الأمريكي المباشر في اوروبا تضاعف ثلاثة أضعاف بين ١٩٥٠ و ١٩٥٩ (ارتفع من ١,٧ بليون دولار إلى ٥,٣ بليون دولار) ، ثم زاد أربعة أضعاف (الى ٢١,٦ بليون دولار) عند حلول ١٩٦٩ ، وربما تضاعف مرة أخرى عند نهاية ١٩٧٤ » . (ماكيوان ، ص ٤٧) .

وهكذا فان الهيمنة الأمريكية وفرت للرأسمالية الأمريكية مزايا ومنافع فريدة :

« ان الأرباح التي حققتها الشركات الأمريكية من الخارج ، بعد احتساب الضريبة ، ارتفعت نسبتها بشكل ثابت ، من ١٠٪ في بداية الخمسينات ، الى زهاء ٢٠٪ في بداية السبعينات » (ماكيوان ، ص ٤٧) .

ويقدم الرسم البياني الرقم ٦ صورة مقارنة لمعدلات الأرباح التي حققتها الشركات الأمريكية في داخل الولايات المتحدة من ناحية ، وفي خارجها من ناحية ثانية . فالحقيقة هي أن